الفواعل في تفاعل العلاقات الدولية / رؤية جيوسياسية

Actors in the Interaction of International Relations - A Geopolitical Perspective

م . نظير محمود أمين الطائي

العراق / اربيل – جامعة بيان

البريد الالكتروني: Nadheer.Mahmoud @bnu.edu.iq

مفتاح الكلمات: " الفواعل – العلاقات الدولية – رؤية – جيوسياسية "

الملخص

الجيوسياسية في العلاقات الدولية تشير الى كيفية تاثير العومل الجغرافية والاستراتيجية على سلوك الدول ويمكن تقسيم الفواعل الى تقليدية وجديدة بناءا على الطريقة التي تؤثر بها على الساحة الدولية ومن هنا لابد الاشارة الى الفواعل التقليدية والتي تشمل ثلاث عوامل رئيسية وهي القوة العسكرية لتحقيق اهدافهم الاستراتيجية والقدرة على تحقيق التفوق العسكري والعنصر الجغرافي الذي يعتبر محورا هاما في تحديد استراتيجياتهم للسيطرة على مناطق ذات اهمية جيوسياسية مثل المضائق والممرات البحرية والتحالفات الدولية لتعزيز نفوذهم في تحديد مدى نجاح سياساتهم الخارجية . اما الفواعل الجديدة وهي ايضا تشمل ثلاث عوامل رئيسية وهي الاقتصاد والتكنولوجيا والابتكار والتطور التكنولوجي في تحديد مكانتهم وتعزيز مصالحهم وحل القضايا المشتركة .ويعتبر التعاون الدولي وسيلة لتحقيق اهدافهم مثل قضايا البيئة والامن الانساني والقضايا غير التقليدية مثل التغير المناخي والامن الانساني وكذلك يسعون للمشاركة في حلول عابرة للحدود للتحديات العالمية واخير يمكن القول ان الفواعل التقليديون والجدد غالبا ما يتفاعلان مع بعضهما البعض حيث يستخدم كل منهما نهجا متكاملا يجمع بين العناصر العسكرية والاقتصادية والسياسية لتحقيق مصالحهم في الساحة الدولية .

Abstract

Geopolitical in international relations refers to how geographical and strategic factors influence the behaviour of states. The actors can be divided into traditional and new based on the way they affect the international arena. Hence, it is necessary to refer to the traditional actors, which include three main factors: military power to achieve their strategic goals, and the ability to Achieving military superiority and the geographical element, which is considered an important focus in determining their strategies to control regions of geopolitical importance, such as straits, sea lanes, and international alliances, to enhance their influence in determining the success of their foreign policies. As for the new actors, they also include three main factors, namely the economy, technology, innovation, and technological development, in determining their position, promoting their interests, and resolving common issues. They consider international cooperation as a means to achieve their goals such as environmental issues and human security and non-traditional issues such as climate change and human security. They also seek to participate in cross-border solutions to global challenges. Finally, it can be said that traditional and new actors often interact with each other, as each of them uses an integrated approach that combines military, economic, and political elements to achieve their interests in the international arena.

Key Words: Actors – International Relations – Vision– Geopolitical

المقدمة:

تعد الجيوسياسية مجالا مهما في دراسة العلاقات الدولية حيث تركز على كيفية تاثير العوامل الجغرافية والاستراتيجية على سلوك الدول والفواعل الدولية وتصنف هذه الفواعل الى فواعل تقليدية وفواعل جديدة وهما يمثلان تجسيدا لتطور الديناميات العالمية في ساحة العلاقات الدولية حيث تنشكل السياسات والتحولات الاستراتيجية بتاثير قوى متعددة وهي تعكس توازنا دقيقا بين فواعل تقليدية واخرى تظهر مع تقدم الزمن بشكل اكثر تطورا اذ يمثل الفواعل التقليدية و الجديدة اطروحتين اساسيتين للتحليل الدبلوماسي، لهذ تعتمد الفواعل التقليدية على اسس تاريخية وعسكرية حيث تشدد القوة العسكرية والمواقع الجغرافية على تحديد توجهاتها. ان قوة الاسلحة والقدرة على التفوق العسكري تعتبر نقطة محورية بالاضافة الى القدرة على السيطرة على مناطق حيوية من الناحية الاستراتيجية . وتعتبر التحالفات الدولية ايضا جزا لا يتجزء من استراتيجتها حيث تكون التحالفات شبكة تعزز من قدرتها وتاثيرها في المشهد الدولي، اما الفواعل الجديدة ظهرت مع تقدم التكنولوجيا وتحولات الاقتصاد العالمي وهي تتسم بالتفاعل الشديد مع التحديات الحديثة ويسعى الفاعلون الجدد الى الابتكار واستخدام القوة الاقتصادية والتكنزلوجية لتعزيز مكانتهم وتاثيرهم في الساحة الدولية والمشاركة في المنظمات الدولية والتركيز على القضايا البيئية والامن الانساني. في النهاية يشكل التفاعل بين هذين النمطين من الفواعل مشهدا دوليا ديناميا يعكس تطور العالم الحديث ومن خلال فهم الديناميات الجيوسياسية للفواعل التقليدية والجديدة .

أهمية البحث.

الجيوسياسية تحمل اهمية كبيرة في فهم وتحليل العلاقات الدولية لكل من الفواعل التقليدية والجديدة كونه:

١. يسلط الضوء تحديد المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية والتي تؤثر على سياستها الخارجية .

٢. يسلط الضوء على تحديد القدرات العسكرية ومدى تأثيره على الساحة الدولية مما يساهم في توجهاتها الامنية .

٣. يسلط الضوء على تشكيل التحالفات الدولية حيث يسعى الفاعلون التقليديون الى تحقيق مصالحهم من خلال الشراكات الاستراتيجية .

٤. يسلط الضوء على كيفية تفاعل الفواعل الجدد مع المنظمات الدولية في تحقيق اهدافهم وتعزيز تأثيرهم الدولي وتحقيق مكاسبهم .

٥. . يسلط الضوء على كيفية تعامل الفواعل الجدد مع التحديات البيئية والامن الانساني، والانفجار السكاني، ودورهم في حل المشكلات العابرة للحدود.

فرضية الدراسة.

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان هناك علاقة طردية موجبة تصاعدية بين زيادة دور الفواعل من غير الدول مقابل نقصان دور الدولة في العلاقات الدولية، فكلما نمت هذه الفواعل وتوسعت ادوارها وصلاحياتها ومجالات تأثيرها واصبحت خارجة عن السيطرة كلما ساعد ذلك في حصر الدولة وحجم دورها) غير ان ذلك لا يعني بالضرورة انتهاء عصر تأثير الدولة او انفلات الادارة العالمية من بين ايديها .

اشكالية البحث .

تنطلق الدراسة من اشكالية مفادها ان هناك تدافع كبير في فهم وتفسير دور الدولة في ادارة شؤون العلاقات الدولية والقضايا الاستراتيجية العالمية مطلع النصف الثاني من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين فضلا عن عدم وجود وضوح كامل الصورة لطبيعة الفواعل الجدد والفواعل فوق القوميون والعابرون للحدود، لذا اخذت الدراسة على عاتقها ومن خلال البحث في سياقات هذا الموضوع حل هذه الاشكالية الرئيسة عبر طرح جملة من التساؤلات البحثية جاءت على النحو الاتي:

١. كيف يبدو دور الدولة في القرن الحادي والعشرين على مستوى التأثير في العلاقات الدولية ؟
٢. ما هو دور وطبيعة الفواعل الجدد من غير القوميين في العلاقات الدولية ؟
٣. هل ستحتل الفواعل فوق القومية مكانة الدولة وتعزلها؟
٤. كيف اثرت هذه الفواعل على سيادة الدول؟

منهجية البحث .

لغرض استكمال العمل المنهجي، واثبات صحة الفرضية اعتمدت الدراسة بشكل اساس على منهجين رئيسين هما المنهج التحليلي في دراسة ظاهرة ادوار الفواعل الدوليون وتعاظم دور الفاعلون غير الدوليون في تفاعلات العلاقات الدولية فضلا عن الاعتماد على المنهج الوصفي، والتاريخي لدراسة وتتبع اليات عملهما.

هيكلية الدراسة .

قسمت الدراسة فضلا عن المقدمة والخاتمة الى مبحثين بالاضافة الى اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث على النحو التالي :

المبحث الاول: الدولة كفاعل رئيسي في تفاعل العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: دور الفواعل غير الدوليون الجدد.

المبحث الاول

الدولة كفاعل رئيس في تفاعلات العلاقات الدولية

منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ من نهاية العقد الاخير من القرن العشري كانت الدولة هي الفاعل المؤثر الرئيس في العلاقات الدولية ذلك لما تمتلكه من قدرات اكراهية واحتكارية لمفردات القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، لذلك نجد موجات العولمة وما صاحبها من تبعات سياسية واقتصادية وامنية – عسكرية عرضت الدولة لاهتزازات عنيفية اثرت على فكرة السيادة المطلقة ومن ثم النسبية على الاقليم الجوي والارضي والبحري فلم تترك العولمة مساحات كبيرة للدولة القومية وصناع قرارها للحركة في صياغة تصوراتها الاستراتيجية الحرة تكوين تطلعاتها السياسية بمعزل عن موجات التدخل الخارجي، فاصبحت الدول القومية التي وجدتها ويستفاليا مطوقة بشكل كبير من عدة جوانب بفوعل جدد غير تقليديين استطاعوا سحب مجموعة من وظائفها التقليدية[١]

(١) مصطفى الحمارنة ، العرب في الاستراتيجيات العالمية ، ط ١ ، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠ وما بعدها .

المطلب الاول: دور الدولة في ظل تفسيرات النظرية الواقعية، والمثالية للعلاقات الدولية.

النظرية الواقعية.

لما كانت الدولة هي الفاعل الوحيد ومن ثم الرئيس في مجال العلاقات الدولية اصبح العديد من منظري العلاقات الدولية والسياسه الخارجية يتحدثون عن فواعل جدد في النظام الدولي من غير الدول فصار لهذه الفواعل مساحات عديدة للتدخل وفرض الوجود عبر البيئة الاقليمية والدولية فضلا عن البيئة المحلية للدول، فقد اثرت هذه الفواعل وبشكل ملحوظ على اليات التعامل الدولي وسحبت العديد من المهام والصلاحيات من الدولة، فصيرورة العلاقات الدولية وارتفاع زخم التفاعل ادى الى ظهور قوى اخرى سلبت من الدولة مجموعة من الوظائف التي كانت تمارسها في السابق واصبح هناك مجموعات اخرى غير حكومية تقوم برسم سياسات عامة واستراتيجيات مركزية مؤثرة في طبيعة العلاقات ما بين الدول[١] .ان عصر الدولة القومية المطلقة تعرض لاهتزازت عديدة لاسيما مع بروز ظاهرة انفتاح الحدود على بعضها وحرية التجارة العالمية ونقل السلع والبضائع والاموال فاصبح هناك قوى ونظيمات اخرى خارج دائرة الؤسسة الرسمية للدولة يمكن ان نطلق عليها (القوى الكبرى الفاعلة من غير الدول) وهي المنظمات الدولية غي الحكومية والشركات العابرة للقارات او القوميات والتظيمات المسلحة ومنظمات المجتمع المدني بالاضافة الى وسائل الاعلام وفاعلوا الشبكات والمؤسسات الدينية وجماعات الضغط الدولية وبعض المراكز الاستراتيجية للدراسات الدولية والاقليمية . حيث من الضروري الذكر بان الدولة لاتزال تستطيع ان تحتفظ بالعديد من من وظائفها المهمة بشرط ان تكون قادرة على التكيف مع مايدور حولها من متغيرات اثرت بشكل كبير على بعض المهام التقليدية .فالدولة بامكانها ان تكون هي رائدة الفعل الاستراتيجي على النطاق الداخلي عبر تنظيم عمل الفواعل من غير الدول ومراقبتها وتحصين نفسها عبر زيادة كفاءة الخدمات التي تقدمها لكي لا تزاحمها الفواعل الاخرى وتسلب صلاحياتها، فكلما ازدادت قدرة الدولة على التكيف مع رغبات مواطنيها كلما تعاضمت علاقتها اكثر واصبحت قادرة على تثبت اركانها في جغرافيتها، وهذا الامر يلقي بظلاله على مجموعات ليست بقليلة من المتغيرات التي تتعلق بوظائف الدولة التقليدية ويزيد قدرة الدولة على التفهم والتكيف مع متغيرات العولمة مثل متغير الديمقراطية وحقوق الانسان والسيادة النسبية والحدود والعمل المدني ومركبة التطور والاندماج مع العالم الخارجي بحدود معينة

(١)سمية فؤاد خلدون،العولمة الجشعة وهلاك الشعوب،ط١،منشورات كتب عربية،القاهرة ، ٢٠٠٨،ص١٥٨.

وعدم العزلة بالاضافة الى عوامل اخرى[١]. تهدف النظرية الواقعية في العلاقات الدولية إلى تقديم إطارٍ تحليليٍّ سياسي يساعد على فهم الظواهر الدولية وتفسير طبيعة التفاعلات القائمة بينها. [*]. وتنطلق هذه النظرية من افتراض مفاده أن السياسة الدولية تمتلك خصوصيتها كحقلٍ معرفي مستقل، له منطلقاته وأدواته التحليلية التي تميّزه عن مجالات أخرى كالتاريخ أو القانون الدولي أو دراسات الإصلاح السياسي. وفي هذا السياق، يؤكد هانز مورغنثاو، بوصفه أحد أبرز منظّري المدرسة الواقعية، أن العلاقات الدولية يجب أن تُدرَس بوصفها مجالًا قائمًا بذاته، تحكمه منطق القوة والمصلحة، لا الاعتبارات الأخلاقية أو القانونية المجردة.

وبناءً على ذلك، تتمحور المسلّمات الرئيسة للنظرية الواقعية حول الدور المحوري للدولة في السياسة الدولية، ويمكن إجمال أهم هذه المسلّمات على النحو الآتي:[٢]

١. تنطلق الواقعية من اعتبار الدولة الفاعل الأكثر أهمية في النظام الدولي، ولذلك تركز في تحليلها على الدول بوصفها وحدات التحليل الأساسية، بدلًا من المنظمات الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات. ويسهم هذا التركيز في تقديم فهم أدق لطبيعة التفاعلات القائمة في المجتمع الدولي، باعتبار أن القرارات الحاسمة تُتخذ أساسًا على مستوى الدولة.
٢. ترى الواقعية أن الدولة تمثل الوحدة الرئيسة الفاعلة في العلاقات الدولية، في حين تُعدّ بقية الأطراف والفواعل الدولية عناصر ثانوية ذات تأثير محدود. وتُفسَّر هذه الفواعل بوصفها نتاجًا لتطور الدولة الحديثة وصيرورة تشكّلها التاريخي، الأمر الذي يجعل من غير المنطقي – من منظور واقعي – أن تتجاوز هذه الأطراف صلاحيات الدولة أو تحل محلها في وظائفها الأساسية.
٣. تفترض النظرية الواقعية أن سلوك الدول في السياسة الدولية يقوم على أساس عقلاني، اذ تسعى الدول إلى دراسة البدائل المتاحة أمامها بصورة براغماتية، وتتخذ

---

(١)علي حرب ، الإنسان الأدنى:أمراض الدين وأعطال الحداثة ، ط١ ، لبنان:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٥ ، ص٢٥٦.

(*) ينوه الباحث الى انه من الصعب بمكان ان نقوم بشرح كل النظريات التي تناولت دور الدولة في العلاقات الدولية، وذلك بسبب تشعبها وتعددها وتفرع كل منها الى اتجاهات داخلية تقليدية وحديثة و معاصرة ، لهذا سيقتصر هذا الشرح على تقديم أهم فرضيات النظرية الواقعية والنظرية المثالية بعمومياتها دون الدخول الى تفصيلات كل نظرية وتحديثاتها لتفسير دور الدول في العلاقات الدولية.

(٢) احمد وهبان ، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى ١٨١٥ ــ ١٩٩١ ، ط ١ ، منشورات كتب عربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٧ وما بعدها .

قراراتها بما ينسجم مع مصالحها العليا، والتي غالبًا ما تتمثل في تعظيم القوة وزيادة القدرة على التأثير. ومع ذلك، تقر الواقعية بإمكانية وقوع الدول في أخطاء في صنع القرار، خاصة في ظل نقص المعلومات أو غموض الخيارات المتاحة، وهو ما قد يؤدي إلى تبنّي سياسات غير مثلى.

٤. تنظر الواقعية الى الدولة بوصفها وحدة متماسكة في تعاملها مع البيئة الدولية، رغم تعدد صانعي القرار داخلها، مثل رئيس الدولة أو وزير الخارجية أو غيرهم من المسؤولين. ووفقًا لهذا الافتراض، فإن الدولة تتصرف خارجيًا باعتبارها كيانا واحدا الامر الذي يجعل انعكاسات السياسات الداخلية أقل حسما في تحديد سلوكها الخارجي، بحسب ما تفترضه المدرسة العقلانية في العلاقات الدولية. (١)

٥. توكد الواقعية كذلك على اهمية الموقع الجغرافي للدولة بوصفه عاملا مؤثرا في قدراتها وتوجهاتها في السياسة الخارجية، اذ تحتل بعض الدول مواقع استراتيجية تمنحها مزايا اضافية مقارنة بغيرها. كما يؤثر الموقع الجغرافي في الظروف المناخية، والتي تنعكس بدورها على الإنتاج الزراعي والموارد الاقتصادية، الأمر الذي يؤثر في قدرة الدولة على تعبئة إمكاناتها ومواجهة التحديات التي تفرضها المنافسة مع الدول الأخرى. (٢)

النظرية المثالية في العلاقات الدولية.

ان النظرية المثالية في العلاقات الدولية تذهب في اتجاه غير الاتجاه التي جاءت به النظرية الواقعية ففرضيات النظرية المثالية تتمحور حول الدولة هي الفاعل المؤثر في العلاقات الدولية لكن ليست الدولة الفاعل الوحيد وتعترف النظرية المثالية بان فواعل جدد في الدولة يمارسون ادوارا جديدة قلصوا من مساحات حركة الدولة عل المستوى المحلي والاقليمي والدولي واصبح لهذه الفواعل الجديدة مساحات اوسع بالحركة لا سيما مع بداية العقد الاخير من القرن العشرين . ظهر الاتجاه المثالي في العلاقات الدولية في سياق تاريخي اتسم بالاضطراب العميق الذي أعقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨)، وما خلّفته من دمار واسع وخسائر بشرية ومادية جسيمة. وقد عبرت هذه النظرية عن رؤية تفاؤلية سعت الى تجاوز منطق القوة والصراع، من خلال التاكيد على امكانية تسوية النزاعات السياسية

---

(١) محمد منذر ، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة ، ط ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨ .

(٢) مايكل هارت و وانطونيو نيغري ، إمبراطورية العولمة ، ط ١ ، تعريب فاضل جتكر ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١٨ .

بوسائل سلمية قائمة على التعاون الدولي والقانون. وفي هذا الاطار شكلت النظرية المثالية بديلا فكريا اعتمد عليه عدد من صناع القرار في تلك المرحلة، وتجسد ذلك عمليا في انشاء عصبة الأمم بوصفها محاولة مؤسسية لتنظيم العلاقات بين الدول والحفاظ على السلم الدولي.(١)

غير ان الامال التي علقها انصار المثالية سرعان ما تراجعت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، إذ كشفت التطورات الدولية عن محدودية قدرة الآليات القانونية والمؤسساتية وحدها على منع الصراع. ومع بروز مفاهيم جديدة على الساحة الدولية، وفي مقدمتها مفهوما القوة والمصلحة، شهدت العلاقات الدولية تحوّلًا واضحًا في اتجاهاتها الفكرية والتحليلية. وفي ظل هذه التحولات، تبلورت النظرية الواقعية بصورة أكثر وضوحًا من خلال إسهامات عدد من المفكرين، من أبرزهم ريمون آرون وهانز مورغنثاو، حيث ركزت الواقعية على دراسة دور القوة في تفسير الحروب والنزاعات، كما سعت إلى إضفاء تفسير نظري للتدخلات التي شهدها النظام الدولي خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، والتي عجزت عصبة الأمم عن احتوائها أو معالجتها.

ورغم الانتقادات التي وُجهت إليها، قامت النظرية المثالية في السياسة الدولية على مجموعة من المسلّمات الأساسية، يمكن تلخيصها على النحو الآتي: (٢)

١. لا تنظر المثالية إلى الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل ترى أن النظام الدولي يضم فواعل متعددة تتجاوز الإطار التقليدي للدولة.
٢. تركّز النظرية المثالية على دور القانون الدولي وآليات التحكيم والتسوية السلمية في تحقيق الاستقرار الدولي، بخلاف الطرح الواقعي الذي يمنح أولوية لاستخدام أدوات الإكراه في إدارة النزاعات. وتنطلق المثالية من افتراض مفاده أن المنظمات الدولية والقواعد القانونية قادرة على معالجة الأزمات الدولية دون اللجوء إلى الاستخدام المفرط للقوة.
٣. تؤكد المثالية وجود عدد من الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية، مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات العابرة

---

(١)روبرت جاكسون ، ميثاق العولمة : سلوك الإنسان في عالم عمر للدول ، تعريب ، فاضل جتكر ، ط ١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٤ وما بعدها.

(٢) منصف سليمي ، صناعة القرار السياسي الأمريكي ، ط ١ ، مركز الدراسات العربي–الأوروبي ، باريس ، ١٩٩٧ ، ص ٨٣ .

للقوميات، فضلًا عن الأفراد والجماعات المسلحة والمؤسسات الدينية، والتي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس في توجيه مسار العلاقات الدولية.

٤. ترفض المثالية حصر القوة الإكراهية في يد الدولة وحدها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، إذ ترى أن جماعات مسلحة أو تنظيمات عنيفة، بل وحتى أفرادًا، يمكنهم التأثير في مسار علاقات الدول واتجاهات مصالحها. ويُعدّ هذا التراجع النسبي لاحتكار الدولة لاستخدام القوة دليلًا – من منظور المثالية – على أن الدولة ليست الفاعل الأوحد في النظام الدولي. (١)

٥. تشير المثالية إلى أن بعض المنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، تؤدي أدوارًا بارزة في أوقات الأزمات والكوارث تتجاوز في بعض الأحيان أدوار دول معينة، كما أن إسهامات بعض الأفراد الناشطين في مجالات حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية قد تفوق ما تقدمه الدولة نفسها لمواطنيها في حالات محددة.

٦. تقوم النظرية المثالية على مبدأ خضوع الدول لقواعد القانون الدولي العام، وتؤكد الدور المركزي لهذا القانون في حفظ الأمن والسلم الدوليين وصيانتهما.

٧. أولت المثالية اهتمامًا خاصًا بدراسة المنظمات الدولية ودورها في المجتمع الدولي، وقد أسهم ميثاق عصبة الأمم في بلورة مجموعة من المعايير التي اعتمدها أنصار المثالية لقياس مدى توافق سياسات الدول مع السلوكيات التي يُفترض أن تنتهجها في علاقاتها الخارجية. (٢)

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية

لم تكن المنظمات الدولية ظاهرة مستحدثة على العلاقات الدولية لوقت قريب بل مر التنظيم الدولي بمراحل قديمة منذ ولادة الدولة القومية نفسها،اذ كانت المؤامرات التي تعقد وتحديدا بعد معاهدة ويستفاليا تخرج بتوصيات تحدد ملامح التفاعل ما بين القوى الدولية الراهنة في تلك المرحلة، وكثير من المؤتمرات التي عقدت مهد لانشاء منظمات دولية واقليمية ساعدت في ارساء السلم والأمن الدوليين لمراحل متقدمة، بيد ان الحديث في هذا المجال يقود الى بروز المنظمات الدولية غير الحكومية التي اخذت تؤدي أدوارا بارزة في إدارة العلاقات

---

(١) جون بيليس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية، ط ١ ،تعريب مركز الخليج للأبحاث، الأمارات ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٩ وما بعدها .

(٢) عامر مصباح ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ، ط ١ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧ –٤٠ .

الدولية والتأثير في مساراتها،على ذلك يمكن تصنيف المنظمات الدولية بشكل عام الى قسمين رئيسين هما (اولا: المنظمات الدولية الحكومية وثانيا: المنظمات الدولية غير الحكومية) .

المنظمات الدولية الحكومية.

إن ظاهرة عمل المنظمات الدولية تعود مرحلة ليست بقريبة وتحديدا بدايات القرن العشرين فقد برزت هذه الظاهرة نتيجة لزيادة تطور القانون الدولي و زيادة تعقد الازمات الدولية التي اصبحت بحاجة الى تدخل اطراف تصنف على انها محايدة نسبيا للمسانده في حل النزاعات وتقديم المساعدات و ادارة بعض الشؤون الدولية. ان المنظمات الدولية الحكومية الان تعتبر واحدة من اهم الوحدات التي ساعدت في تشكيل مفاعيل النظام الدولي واسهمت بشكل كبير في استقراره وتحركه لاسيما تلك الفروع من المنظمات الدولية التي تمتلك صلاحيات واسعة لادارة العلاقات الدولية بصورة جماعية مثل مجلس الأمن الدولي على سبيل المثال(١).

ان المنظمات الدولية الحكومية تعتبر الان واحدة من أهم الظواهر الدولية تطورا في مجال بناء العلاقات الدولية فيما بين الدول، ذلك لما لبعضها من امكانيات وصلاحيات اقتصادية وعسكرية تعد بالنسبة لكثير من باحثي العلاقات الدولية والسياسات الخارجية على انها تتجاوز امكانيات بعض الدول في في بعض الاحيان ذات المستوى المتوسط و الصغير ترافق تطور عمل هذه المنظمات مع التطورات التي يشهدها النظام الدولي، ودائما ما كانت تسهم في تفكيك النزاعات وتقديم المساعدات والدعم المطلوب للدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي وامني(٢).

تمثّل المنظمات الدولية، من جهة، إحدى الأدوات الرئيسة لضبط النزاعات الدولية وإدارتها والتكيّف معها، كما تسهم، من جهة أخرى، في ترسيخ السياسات والأنشطة التعاونية بين الدول في مجالات متعددة، تشمل الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية. وفي المقابل، لا يخلو دور هذه المنظمات من توظيفها أحياناً بوصفها وسيلة لتمرير سياسات الهيمنة والنفوذ والاستغلال، بمختلف أشكالها وتصنيفاتها، ولا سيما في ظل اختلال موازين القوة داخل النظام الدولي.

---

(١) موسى الزعبي ، تنوع الفاعلين الدوليين ، الزعبي ، تنوع الفاعلين الدوليين ، مجلة الفكر السياسي ، دمشق ، العدد ١٦ ، صيف ٢٠٠٢، ص ٢٨.

(٢) تقرير الأمم المتحدة عن ورشة عمل بعنوان إعمال لجنة القانون الدولي،الولايات المتحدة،٢٠٠٩،ص١٤٨.

وتنصرف القضايا التي تعمل عليها المنظمات الدولية، وكذلك الفواعل من غير الدول، إلى قضايا تمس المجتمع الدولي ككل، وتتنوع وظائف هذه المنظمات من حيث المبدأ لتشمل معظم الإشكاليات الدولية. فهناك منظمات ذات اختصاص عام يغطي طيفًا واسعًا من القضايا، كما هو الحال في منظمة الأمم المتحدة، التي تتناول قضايا السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وغيرها. وفي المقابل، توجد منظمات يقتصر نطاق عملها على مجالات محددة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنية بقضايا التعليم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية المختصة بالصحة العامة ومكافحة الأوبئة، ومنظمة التجارة العالمية التي تُعنى بتنظيم العلاقات التجارية الدولية.

إلى جانب ذلك، برزت منظمات ذات طابع إقليمي بحت، ينحصر اهتمامها في معالجة القضايا التي تخص دولًا يجمعها إقليم جغرافي واحد، وإن كانت هذه القضايا تحمل في كثير من الأحيان أبعادًا دولية أوسع. ومن أمثلة ذلك جامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، التي تسعى إلى تنسيق السياسات بين أعضائها وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات. (١)

المنظمات الدولية غير الحكومية:

ينصرف المعنى الذي ينطوي عليه تعبير المنظمات غير الحكومية الى تلك التجمعات التـــي تمارس نشاطات متعددة لا تتحد بالهويات القومية، ودورها في العصر الحالي يتميز بالحيوية

والاتساع نظرا للتطور الكبير على مستوى التجارة الدولية ووسائل الاتصالات والتكنولوجيا، ونشاط هذه المنظمات يتصف بسمتين رئيسيتن هما اولا: التلقائية فهـــو ارادي و اختيـــاري، والسمة الثانية هي التضامن الدولي، ووجود هذين العنصرين ونتيجة للتفاعل القائم بينهما في اطار مؤسسي قابل للديمومة والاستمرار من شأنه ان يتيح للأفراد فرصة المشاركة في دينامية المجتمع الدولي و الإسهام في تفاعلاته.

---

(١)بازغ عبد الصمد،بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة ، بحث منشور في موقع الحوار المتمدن ، العدد ٣٧٢٥ – ٢٠١٢ / ٥ / ١٢ في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) ، على الرابط التالي :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307332
للمزيد ينظر: بول ويلكينس، مقدمة قصيرة جداً :العلاقات الدولية،ط١،تعريب لبنى عماد تركي، كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٣ ، ص ٨٨.

هذه الشبكة العابرة للقوميات تزيد من فرص التعاون وامتصاص الصدمات في العلاقات الدولية فضلا عن طبيعة نشاطها الذي استحدث مفهوم عالم بلا حدود، لكن تجدر الإشارة الى ان عدم تمتع هذه المنظمات بالشخصية القانونية الدولية يؤدي الى دخولها في مشاكل مع الدول عندما ترى في عملها ما لا يتناسب مع مصالحها الوطنية، هذا لا يحول دون تمكنها من الحصول على قدرات التأثير على أنماط التفاعلات الدولية من خلال الضغط على صناع القرار او دفعهم نحو نوع من نمط الحركة يتماشى مع اهدافه [١].

الشركات متعددة الجنسيات

ان من احد اهم الفواعل المهمين في مجال العلاقات الدولية من غير الدول في مرحلة ما بعد توطيد العولمة وتثبيت أركانها، كانت مرحلة نمو الشركات الاقتصادية الكبرى صاحبة النفوذ الاستراتيجي المتنامي في مختلف دول العالم فقد اصبحت لهذه الشركات مساحات واسعة للحركة في مجال بناء العلاقات ما بين الدول والمجتمعات من ناحية و الشركات الأخرى من ناحية اخرى لاسيما وان هذه النوعية من الشركات لديها قدرات هائلة على تعجيل النمو الاقتصادي او ابطائه في مختلف البلدان التي تعمل به بسبب ضخامة حجم رؤوس اموالها وموجوداتها الاقتصادية الموزعة في مختلف الدول حول العالم، فالشركة كي تكون متعددة الجنسية عليها ان تملك اكثر من عشرين فرع في دول العالم المختلفة [٢].

ان الشركات متعددة الجنسيات هي احدى ارهاصات نهاية القطبية الثنائية عام ١٩٩١ وتربع الولايات المتحدة على عرش الهيكلية الدولية. وهي تعبير ونتاج تنظيمي للقوانين الاساسية للتطور الراسمالي على مدار اكثر من نصف قرن .وقد استدعت هذه القوانين

---

(١)مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، مبادئ القانون الدولي، الأشخاص، ط١، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٤ ، ص ٢٩ وما بعدها . وللمزيد ينظر : إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، ط١ ، الدر الجامعية للطباعة، بيروت، ١٩٨٢، ص١٩. .وكذلك ينظر : مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مبادئ القانون الدولي، الأشخاص، ط١، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٤، ص ٦٩.

(٢) سعيد سالم جويلي ، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني ، ط ١ ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٣. وللمزيد ينظر أيضا :

أحمد أبو ألوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط٥، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٥٩.

وحسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال ،التنظيم الدولي، ط ١ ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٢.

ضرورة تدويل الانتاج الراسمالي او بتعبير اخر جعل العمليات الاساسية للانتاج واعادة التراكم وتنظيم عمليات العمل والتنسيق والتوزيع تتم على صعيد عالمي، مما ادى الى جعل هذه الشركات صاحبة ادوار كبرى في صياغة التفاعلات الاقتصادية العالمية غير ان هذا النمو الكبير ادى الى تهالك وظائف الدولة القومية وتراجعها بشكل كبير في تقديم خدماتها للمجتمع و تراجعها عن هيمنتها على فرض الكثير من الامور بوصفها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية.

برزت الشركات متعددة الجنسيات في الأساس من خلال الشركات الأمريكية التي شرعت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في توسيع أنشطتها خارج حدودها الوطنية، واستمر هذا التوسع بوتيرة متصاعدة إلى أن بلغ ذروته عقب تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. وقد امتد نفوذ هذه الشركات الكبرى إلى مختلف مناطق العالم، عبر إنشاء وحدات إنتاجية واستثمارية في دول مثل كندا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، وذلك في إطار استراتيجية إنتاجية عالمية موحّدة تهدف إلى تعظيم الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية على المستوى الدولي. ولم تلبث الشركات الأوروبية أن سلكت المسار ذاته بعد تعافي القارة من آثار الحرب وإعادة بناء قدراتها الاقتصادية، حيث انتقلت تدريجيًا من النطاق الإقليمي إلى الفضاء العالمي، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها الوطنية، بل إن بعض هذه الشركات أسس فروعًا صناعية تابعة له داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. (١)

وتُعرَّف الشركات متعددة الجنسيات بأنها مؤسسات اقتصادية يؤسسها أفراد أو مساهمون، وتتمتع بشخصية قانونية محددة وفق عقد تأسيسها في دولة معينة تُعرف بدولة المقر، حيث يوجد المركز الرئيسي للشركة. وتُنشأ هذه الشركات وفقًا للقانون الوطني لدولة المقر، وتكتسب جنسيتها، كما تخضع لأنظمتها القانونية، إلى جانب خضوع فروعها وشركاتها التابعة للقوانين المعمول بها في الدول المضيفة لأنشطتها. وغالبًا ما يتسم هذا النوع من الشركات بضخامة رأس المال، إذ لا تقل نسبة إنتاجها أو مبيعاتها أو استثماراتها الخارجية في دول متعددة عن

(١)بول كيركبرايد ،العولمة :الضغوط الخارجية ،ط ١،تعريب رياض الابرش، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٣، ص ٣٦ وما بعدها .و للمزيد ينظر :إبراهيم علي بدوي الشيخ ، الأمم المتحدة وانتهاك حقوق الإنسان ، ط١، الجمعية المصرية للقانون الدولي ، القاهرة، المجلد ٣٦ – ١٩٨٠، ص ٢٤٣. وينظر أيضا: محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ،ط ١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢.

ربع إجمالي استثماراتها، أو عن حد مالي مرتفع يُقاس بمليارات الدولارات، فضلًا عن امتلاكها شبكة واسعة من الفروع أو الشركات التابعة المنتشرة في عدد كبير من الدول. (١). وفي هذا السياق، تشير بعض الدراسات المتخصصة في مجال الأعمال الدولية إلى أن الشركة تُعد ذات طابع عالمي عندما تشكّل مبيعاتها وأرباحها المتأتية من عملياتها الخارجية نسبة معتبرة من إجمالي مبيعاتها وأرباحها الكلية. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها منظومة من الشركات ذات الجنسيات المختلفة، ترتبط فيما بينها بعلاقات ملكية أو سيطرة إدارية أو تعاقدية، بما يؤدي إلى تشكيل وحدة اقتصادية متكاملة تقوم على أسس تنظيمية وإنتاجية مشتركة. (٢)

وعليه، يمكن القول إن ما يُعرف بالشركات متعددة الجنسيات يُمثّل، في جوهره، شركات ذات طابع قومي تنشط ضمن إطار الاقتصاد الدولي، وتحتل موقعًا محوريًا في بنية النظام الاقتصادي العالمي، لما تمتلكه من قدرات مالية وتنظيمية وتأثير واسع في حركة الإنتاج والاستثمار عبر الحدود (٣).

المبحث الثاني

دور الفواعل غير الدوليون الجدد

الدولة و ادوار التنظيمات المسلحة غير الحكومية

دخلت التنظيمات المسلحة بقوة شديدة حيز الفاعلية الاستراتيجية االاقليمية والدولية بشكل ملفت للنظر بعد عام ١٩٩١ ذلك لا يعني عدم اهمية هذه التنظيمات في السابق بقدر ما اصبح دورها بعد التاريخ المذكور اعمق بكثير حينما ظهر الخطر الاخضر كمعطى رئيس في الاستراتيجية الامريكية الشاملة، اذ اصبح لهذه التنظيمات كيانات وشبكات منتشرة عابرة للحدود القومية للدول، وقدرات تأثيرية موازية ومتجاوزة في بعض الأحيان للدولة نفسها، لاسيما فيما يخص القضايا الأمنية والعسكرية، فأصبح لهذه التنظيمات اساليب مختلفة لفرض

(١)إبراهيم، حسنين توفيق ، النظام الدولي الجديد ،ط ١،الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢،ص ٦٧-٨٠

(٢) للمزيد ينظر : سعود جابر عامود ، المالية الدولية : النظرية والتطبيق ، ط ١ ، بيروت ، دار المنهل للكتاب ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥ وما بعدها .

(٣)عبد الرؤوف محمد ادم ، العولمة : دراسة تحليلية نقدية ، ط ١ ، دار الوراق ، لندن ، ١٩٩٩ ، ص ١٧٢.

الارادات على دول ومساحات جغرافية طويلة بالاضافة الى الافراد العاديين عبر ما يمتلكوه من مقومات تؤهلها من فرض سطوة الاكراهية و التمرس على وظيفة الدولة مؤسساتها [١].

ان التنظيمات المسلحة هي امتداد جزئي لما كان يعرف في السابق بحركات الاستقلال او الحركات الانفصالية او حركات التحرر الموجودة في الدول، بيد ان العولمة والتكنولوجية والتطورات التي اصابت النظام الدولي دفعت بان يكون لهذه الكيانات ابعاد جديدة متطورة هي الاخرى بالتوازي مع تطور الهيكلية الدولية، فاصبح لهذه التنظيمات اليات عديدة في العمل والانتشار، بعد ان كانت شبه محصورة بالعمل التحريري و مقاومة المحتل بالاضافة الى نبذ نظام يمارس ضدها و ضد من ينتمي إليها عمل عنصر[*].

ان دراسة التنظيمات المسلحة كفاعل جديد من فواعل النظام الدولي اصبح من المسلمات المهمة في حقل العلاقات الدولية، فالتنظيمات المسلحة اخذت تبني لنفسها خصوصيات وكيانات وترتبط ارتباطا شبكيا مع فروع اخرى لنفس التنظيمات او تختلف عنها او تلتقي معها من حيث الأهداف و بعض التوجهات. هذه التجليات يعتبرها كثير من الباحثين و الخبراء

---

(١) خيري عبد الغني الحنفي ، الادوار غير التقليدية للجماعات المسلحة في العلاقات الدولية ، ط ١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ١٤٩.

(*) يُعدّ مفهوم حركات التحرر الوطني من المفاهيم التي يصعب حصرها في تعريفٍ جامعٍ مانع، نظرًا لتعدد سياقاته السياسية والقانونية واختلاف التجارب التاريخية المرتبطة به. ومع ذلك، سعى عدد من الفقهاء إلى تقديم مقاربات تعريفية لهذا المفهوم، من بينهم الدكتور صلاح الدين عامر، الذي يرى أن المقاومة الشعبية المسلحة تتمثل في تلك الأعمال القتالية التي تنفذها عناصر وطنية لا تنتمي إلى القوات المسلحة النظامية، وتهدف إلى الدفاع عن المصالح الوطنية أو القومية في مواجهة قوى أجنبية. ويشمل هذا النشاط الحالات التي تعمل فيها هذه العناصر ضمن تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية، وكذلك الحالات التي تباشر فيها العمل المقاوم بمبادرات فردية أو جماعية مستقلة، سواء جرى ذلك داخل الإقليم الوطني أو انطلاقًا من قواعد خارج حدوده.

وفي المقابل، ذهب اتجاه فقهي آخر إلى ضرورة التمييز بين حركات التحرر الوطني وغيرها من الحركات التي قد تتشابه معها في بعض الوسائل، كالحركات الانفصالية أو التنظيمات الإرهابية، وذلك من خلال تحديد مجموعة من العناصر والمعايير التي تُعدّ سِمات فارقة لحركات التحرر الوطني، وتُسهم في إضفاء المشروعية على نضالها ضمن الإطارين السياسي والقانوني الدولي. صلاح الدين عامر، *القانون الدولي العام*، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ص ٤٢١–٤٢٣؛ وانظر أيضًا: محمد عبد السلام مجاهد، *حركات التحرر الوطني في القانون الدولي المعاصر*، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٣٧–٤٠.

في مجال العلاقات الدولية على انها واحدة من ارهاصات النظام العالمي الجديد الذي انبثق بعد عام ١٩٩١، فمن الاثار التي قدمتها العولمة للبشرية أنها ربطت المجتمعات سياسيا و اقتصاديا و اجتماعياً، فاستطاعت هذه التنظيمات ان تهيئ لنفسها اليات جديدة للترابط والانتظام عبر دول متعددة وصار لديها نشاطاتها الموسعة و الكبيرة (١).

ان تادية هذه التنظيمات المسلحة ادورا دولية واقليمية واسعة يعزى الى مجموعة امور عدة اهمها ما اصاب النظم الاقليمية والنظام الدولي ومن قبلها الدولة من تحولات سمح لهذه التنظيمات من التسلل الى الفراغات والثغرات التي خلفتها العولمة في كيان الدولة، مما ادى الى تسرب هذه التنظيمات ودخولها الى ساحات التأثير والتفاعل بقوة شديدة بالاضافة الى بروز ظاهرة الاستقطاب الطائفي والمذهبي والدين والقومي، وتعميم نظريات جيوبولوتيكية الصراعات وتدويل العنف وانتقاله عبر الحدود التي بدات تتاكل نتيجة لارتفاع زخم العولمة فاصبح لهذه التنظيمات المسلحة مظاهر متعددة اهمها ذات الطابع الديني والمذهبي والقومي (٢).

يمكن القول أخيراً في هذا الشأن ان اغلب هذه التنظيمات المسلحة لاسيما بعد احداث ١١ ايلول /٢٠٠١ اخذت تصنف على انها تنظيمات ارهابية، وذلك بسبب تبني استراتيجية الحرب على الارهاب من قبل الولايات المتحدة في تلك المرحلة مما ادى الى تصفية العديد من هذه التنظيمات التي كانت تعمل لتحقيق اهداف قومية و وطنية (بحسب اعتقادها)، فاصبح الحديث عن التنظيمات المسلحة يخص التنظيمات الارهابية والتنظيمات التي تعتنق الايديولوجية وتحمل السلاح لكي تروج لهذه االايديولجية وهي بالأساس يشار اليها في كثير من الاحيان على انها تنظيمات وجدت ودعمت لخدمة بعض مصالح القوى الكبرى في مختلف الاقاليم ولمختلف الاهداف الاستراتيجية المنشودة.

---

(١) أمل اليازجي ،الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن ،ط ١،المؤسسة السورية للنشر والطباعة ، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٦١ وما بعدها . ينظر كذلك :

الإرهاب الدولي بين الواقع والتشويه من منشورات المركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات ، باريس ١٩٨٢.

(٢)شفيق المصري، مكافحة الإرهاب في القانون ألدولي مجلة البينة ، القاهرة ، العدد ٧٤، يوليو عام ١٩٩٨، ص١٥.

المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني

فضلا عن الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية، والمتمثلة أساسا بالدول والمنظمات الدولية الحكومية والفواعل الأخرى،هناك ايضا قوى اخرى تمارس بعض النفوذ في العلاقات الدولية وهي ما تسمى بمنظمات المجتمع المدني وقد نشأت هذه المنظمات نتيجة لتطور التفاعل في العلاقات ما بين الدول وزيادة تعقيده، فتطورت عبر مراحل عديدة وكانت في كل مرحلة تكتسب خبرة ونفوذ كبيرين في المجتمع الاقليمي والدولي، وبقيت هذه المنظمات تحظى بتطور كبير الى ان تم الاعتراف الرسمي بها في ميثاق الأمم المتحدة،ونظرا لتعدد هذه المنظمات وتنوع النشاطات التي تقوم بها، فانه لا يوجد تعريف قانوني خاص بها [١]. يُشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجمل أشكال الأنشطة التطوعية التي تنشأ وتنظّمها الجماعات حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة، خارج إطار مؤسسات الدولة الرسمية. كما يُقصد به ذلك الطيف الواسع من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي تنشط في المجال العام، وتسهم في التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الفئات التي تمثلها. وتستند هذه الأنشطة في أدائها وأدوارها إلى اعتبارات متنوعة، قد تكون أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو إنسانية، الأمر الذي يمنح المجتمع المدني دورًا فاعلًا في تعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ القيم العامة داخل المجتمع. [٢].

مفهوم منظمات المجتمع المدني (*).

حين قوبل اعلان سقوط عالمية الدولة القومية باحياء المجتمع المدني او الطفح (الاجتماعي العالمي) كمكون محوري لتحليل الشعوب واصبحت الثقافة اساس الحديث الجيوبوليتيكى والذي

---

(١) برابح السعيد ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية و حماية حقوق الإنسان ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنتطينة،الجزائر،٢٠١٠،ص١٠.

(٢)علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ص ١٧٨-١٨٠.

(*) ينوه الباحث الى ان كثيرا ما تستخدم عبارة المنظمات غير الحكومية للإشارة الى جميع منظمات المجتمع المدني وهذه تسمية لم تكن في محلها وفيها نوع من التعميم ففي حين ان المنظمات غير الحكومية تشكل بحد ذاتها فرعا من فروع منظمات المجتمع المدني لذا فان التمييز بين الفروع المختلفة من تلك المنظمات تعتبر من الأمور المهمة .

بداه صاموئيل هنتغتن عندما تحدث عن صدام الحضارات فاصبحت الثقافة متغيرا وسيطا بين الممارسة التعبوية وناتج الهوية. ومن هنا اعتبرت الثقافة هي منظومة القيم المشتركة والتي يمكن أن تتعدد أو تستقل عن الدولة القومية ومن المتغير الثقافي تتعدد معاني الهوية وامام صعود الهوية الثقافية تحولت الدولة القومية كفاعل رئيس ومهيمن من ذات الثقافة الواحدة الى الدولة الشرائحية متعددة الهويات مما نتج عنه نوع من عدم اليقين مع صعوبة اتباع القواعد المؤسسية ومن هنا ظهر عالم متعدد المراكز قائم على معيار الهوية الثقافية ليعلن انتفاء معيار الاقليم كاحد ثوابت الدولة القومية ومع نهضة الهوية الثقافية تم احياء الهوية الدينية بعد أن ضعفت في ظل الدولة العلمانية والنماذج واضحة فهناك دور للكنيسة الكاثوليكية والتي تمتلك دبلوماسية فعالة وقدرة تعبويه(١).

يُقصد بمنظمات المجتمع المدني تلك الكيانات التنظيمية التي يُنشئها أفراد أو جماعات بهدف دعم قضية أو مجموعة قضايا مشتركة، وتشمل في إطارها طيفًا متنوعًا من الفاعلين، مثل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية والدينية، فضلًا عن النقابات المهنية ومؤسسات العمل الإنساني. وعلى الرغم من هذا التنوع الكبير في طبيعة أنشطتها ومجالات عملها، فإن السمة الجامعة بين مختلف منظمات المجتمع المدني تتمثل في استقلالها النسبي عن أجهزة الدولة وعن القطاع الخاص، على الأقل من حيث المبدأ.

ويُعدّ هذا الطابع الاستقلالي أحد العوامل الأساسية التي تُمكّن منظمات المجتمع المدني من الاضطلاع بأدوار مؤثرة داخل النظم الديمقراطية، إذ يتيح لها مراقبة الأداء العام، والمساهمة في تعزيز المشاركة المجتمعية، والدفاع عن الحقوق والحريات، فضلًا عن التعبير عن مصالح الفئات المختلفة داخل المجتمع بعيدًا عن الضغوط الرسمية أو الاقتصادية. (٢)

كان لنهاية الحرب العالمية الثانية الاثر الواضح على الانطلاقة القانونية والتشريعية لمنظمات المجتمع المدني في ظل تأسيس منظمة الأمم المتحدة التي ساعدت على النشاط غير

---

(١) كريستين عبد الله اسكندر، مصدر سبق ذكره .

(٢) للمزيد ينظر : عزمي بشارة ، المجتمع المدني : دراسة نقدية ، ط ٦ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٢ ، ص ٣٧.

الحكومي و المجتمع المدني غير ان الانطلاقة الفعلية للمنظمات الدولية لمنظمات المجتمع المدني كانت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبدء عصر العولمة المنفتحة في كافة المجالات، حيث ان من هم ارهاصات نهاية مرحلة القطبية الثنائية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ هو بروز ظاهرة منظمات المجتمع المدني ذات الابعاد و الدلالات المحلية و الاقليمية والدولية، هذه المنظمات ترافقت مع بروز ظاهرة العولمة بمختلف مجالاتها و تفرعاتها الاستراتيجية [١].

لقد ادت هذه المنظمات ادوارا فاعلة للغاية في صياغة علاقات بين دول على وفق فكرة دبلوماسية المنظمات غير الحكومية والدبلوماسية الشعبية، فقد جاءت قضية تنامي دور منظمات المجتمع الاقليمية والدولية نتيجة لتراجع قدرة الدولة على اداء وظائفها الرئيسة . ان العولمة وتبعاتها وضعت الدولة في مأزق كبيرة و عرضتها لاهتزازات هيكلية كبيرة اثرت على طريقة تقديمها لوظائفها، لهذا اصبح لدينا دور متنامي كبير لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتمكين المرأة و توطيد المبادئ المجتمعية السلمية وقضايا انتقال السلطة بصورة سلسة دون عنف او نزاعات . على هذا النحو، يصنف العديد من الباحثين في مجال العلاقات الدولية والاستراتيجية وشؤون السياسة الخارجية ان لمنظمات المجتمع المدني ادوار جديدة مستحدثة طغت في كثير من المواقف على دور الدولة كفاعل رئيس ومؤثر في طبيعة التفاعلات، فلم تعد الدولة هي الشخص الوحيد او الفاعل الوحيد من فواعل التفاعل فيما بين الدول واصبح هناك اطراف اخرى تستطيع توجيه وتحريك المجتمعات والشعوب في الاتجاهات التي تريدها [٢].

ومن جانبٍ آخر، يمكن القول إن القرن الحادي والعشرين يُمثّل مرحلة ازدهار ملحوظ لمنظمات المجتمع المدني، حيث شهد هذا القرن تزايدًا واضحًا في أعداد هذه المنظمات، إلى جانب تعاظم أدوارها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وقد برزت أهمية دراسة هذا الدور المتنامي بوصف منظمات المجتمع المدني إحدى القوى غير الدولية المؤثرة في طبيعة

---

(١)زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية،ط١، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٦-٤٧.

(٢)سلسلة منشورات منظمة هاريكار غير الحكومية ،دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية،ط١، دهوك ، ٢٠٠٧،ص ٣٠ وما بعدها.

صياغة العلاقات بين الدول وفي توجيه مسارات التفاعل داخل النظام الدولي المعاصر. [١]. ويعود هذا التنامي في أهمية منظمات المجتمع المدني، إلى جملة من العوامل، من أبرزها تراجع قدرة الدولة على تلبية جميع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن ضعف هياكل المشاركة والنشاط العام في بعض المجتمعات. ونتيجة لذلك، شكّلت هذه المنظمات منفذًا مهمًا لتعزيز المشاركة المجتمعية، وأداةً فاعلة في الإسهام في إشباع بعض الاحتياجات الأساسية، الأمر الذي جعل من الاهتمام بها والسعي إلى تفعيل دورها ضرورةً تفرضها متطلبات الواقع المعاصر.

وتُعرف المنظمات غير الحكومية بتعدد المسميات التي تُطلق عليها، مثل الجمعيات الأهلية، ومنظمات الصالح العام، والمنظمات الاجتماعية، والمنظمات غير الربحية، والمنظمات التطوعية، كما يُشار إليها أحيانًا بالقطاع الثالث إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص. وفي الدول النامية، غالبًا ما يُنظر إلى هذه المنظمات بوصفها بديلًا نسبيًا لتراجع دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية، ووسيلةً لتعزيز قدرات المجتمع المدني. أما في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، فتُعد هذه المنظمات قادرة، في حالات معينة، على أن تحل محل الحكومة في تمويل برامج الرفاه الاجتماعي، فضلًا عن دعم الجهود الحكومية في رعاية المحتاجين والمرضى والفئات الهشّة.[٢]

المطلب الثالث: دور الفواعل الجدد.

تعاظم دور الفواعل الجدد بعد نهاية حقبة الحرب الباردة عام ١٩٩٠، ومن ابرزهم:

دور وسائل الإعلام (صناع الرأي العام العالمي).

---

(١)حمدي عبد الرحمن و سمير امين واخرون ، المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي ، تحرير ، مركز البحوث العربية والافريقية ، ط ١ ، سلسلة كتب عربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨ – ٣٥.وللمزيد ينظر :صلاح احمد هاشم ،العدالة والمجتمع المدني :حالة مصر،ط١،سلسلة كتب عربية،القاهرة،٢٠٠٥، ص ١٩.

ينظر كذلك : عبد الغفور شكر ومحمد مورو ، المجتمع المدني ودور في انماء الديمقراطية ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٣، ص ٣٨.

ينظر أيضاً : حسنين توفيق ابراهيم ، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي ، ط١ ، مركز الخليج للأبحاث ، ابو ظبي ، ٢٠٠٧، ص ٦٣.

(٢)نادر الخوجة ،السعي وراء الحرية :نضال عمره عمر التاريخ ،ط ١،مكتبة العبيكان،الرياض،٢٠١٠،ص ١٢٥.

ان من أهم سمات و ملامح عالم العولمة الحالي هو النمو المتزايد والمضطرد لاجهزة الاعلام التي كانت تصنف و تعد في وقت سابق لاسيما قبل عام ١٩٩١ على ان نفوذها محدود وتأثيرها محصور برقع جغرافية محصورة، اصبحت اليوم الالة الاعلامية عبر حرية نقل الخبر والمعلومة،من الفواعل واحدى اهم القوى الكبرى التي تشارك وتساعد بشكل ملحوظ في صناعي الحدث وصياغة التوجهات الشعبية والجماهيرية على المستويات الثلاثة (المحلية، الاقليمية،الدولية). فوسائل الاعلام الان لم تعد محصورة و مملوكة بأيدي الحكومات فقد تعرضت الدولة لاهتزازات عديدة في مختلف الجوانب، كان من أهمها عدم قدرتها على ضبط و بث نوع واحد من الافكار والتوجهات التي تعبر عن وجهة نظرها (*). هذا الأمر ادى الى محاصرة وتطويق الدولة من الاعلى والاسفل . من الاعلى اي ان للدول المتقدمة أصبح لديها وسائل متعددة تبث من خلالها التوجهات والافكار التي تعتنقها بابعاد اقليمية ودولية، ومن الاسفل عبر الضغوطات الكبيرة التي ولدتها العولمة من خلال مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات الاجتماعية التي هزت وبشكل كبير مفهوم السيادة للدولة فكان نتائج هذا الأمر هو فسح المجال امام مختلف الوسائل الاعلامية للانتشار والتوسع بما يتفق مع حقوق التعبير عن الراي و الديمقراطية وحرية اعتناق الافكار والتوجهات (١).

(*) أثار مفهوم تدفق المعلومات ونقلها إعلاميا مناقشة واسعة في السبعينات والثمانينات وسميت بـــــ (المناقشة العظيمة) تعبر المناقشة بين دول الجنوب ودول الشمال عن السعي لاستكمال الاستقلال فالولايات المتحدة استخدمت هذا المفهوم لفرض سيطرتها الثقافية ، ودعت دول الجنوب إلى إقامة نظام إعلامي جديد وهدفه التحرير الثقافي .الغرب رأى في النظام الجديد مدخلا للتحكم الحكومي في تدفق الأخبار ورأى أيضا أن أنصار النظام الجديد يستندون إلى نظرية المؤامرة ويريدون تقييد حق مواطنيهم في الحصول على المعلومات وهذه يعكس استبداد الحكومات وفسادها .

١. لم تؤد المناقشة إلى نتيجة .

٢. وانهارت الكتلة الشيوعية .

٣. وظهر مفهوم النظام العالمي الجديد (الذي تقوده أمريكا)، ويقوم على الحدود المفتوحة والعقول المفتوحة والتجارة المفتوحة .

٤. ثم ظهرت مفاهيم مثل نهاية الحضارات (نهاية التاريخ)، وصراع الحضارات، والعولمة.

(١) رحيمة الطيب عيساني، مدخل إلى الإعلام والاتصال ، ط ١، دار الكتاب العالمي ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص١٤-٤٠ . للمزيد ينظر : محمد منير جير ، وسائل الاتصال نشأتها وتطورها ، ط١، دار الفجر ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ،ص ٢٩. وينظر كذلك: عبد الرزاق محمد الدين، الإعلام والعولمة ، ط١،مكتبة الرائد العلمية ،الرياض ٢٠٠٤، ص ١٦٨.

بأي حال من الأحوال لا يمكن لأي عقيدة استراتيجية شاملة لأي دولة متقدمة تعتمد على التخطيط والتفكير الاستراتيجي في صياغة توجهها ان تهمل الجانب الإعلامي و قضايا صناعة الرأي العام العالمي والحشد الافتراضي والتعبئة الفضائية. ان الاستراتيجيات الاعلامية الرئيسية التي تتبناها الدول المتقدمة تقوم على عدم الاستغناء في اي مواجهة سلمية او حربية طويلة كانت أم قصيرة محدودة كانت ام مفتوحة عن فرضيات حروب الالات الاعلامية الافتراضية والالكترونية او ما تسمى بـــــ (السايبر وور) او (حروب الشبكات الفضائية لصناعة الراي العام والتوجهات العالمية).ان العالم الان يعيش ارهاصات نهاية مرحلة طويلة عمرها عمق التاريخ البشري من موجات المواجهة التقليدية العسكرية و نشهد ولادة موجات جديد من ابعاد المواجهة والحشد الاعلامي العالمي في المجالات الفضائية والافتراضية [١].

اصبحت صناعة التوجهات وصياغة الافكار وتسويق الثقافات وتحريك المجتمعات من اهم الاهداف التي تقوم بانتاجها وتحقيقها وسائل الاعلام ذات التوجه الاقليمي و الدولي [*]،والتي تصب من جهة ثانية في مصلحة الاستراتيجية العليا للدول او للمؤسسات الصانعة للاعلام الدولي خارج اطار الدولة، فقد اصبحت لهذه المؤسسات امكانيات طائلة مستقلة عن الدولة من حيث التمويل والادارة ومن حيث مصادر المعلومات وعمليات التحليل وبرمجة لاخبار اصبح هناك وسائل اعلامية عملاقة تتجاوز في احيان كثيرة امكانيات دول بعينها لا بل ان هذه الوسائل تستطيع ان تدخل مع دول عديدة في مساومات حول موضوعات مختلفة كـــ (CNN و BBCو CBSو CNBCوغيرها).

ان المؤسسات الاعلامية الدولية اصبح لديها جيوش الكترونية فضائية متاهبة على مدار الساعة، يعتمد عملها على فرضيات صاغها مفكرون متخصصون في عالم التكنولوجيا

---

(١) عزيزة عبده، الإعلام السياسي والرأي العام: دارسة في ترتيب الأولويات ، ط ١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٤ . ص ٨٩.

(*) ان التطورات والقفزات التي أصابت حقل تكنولوجيا وسائل الأعلام متلازم مع زيادة سيطرة ونفوذ هذه الدول على توجهات الإعلام الدولي وتسيره بالشكل الذي يخدم مصالحها وتوجهاتها العالمية. وفضلاً عن رداءة البرامج والإنتاج الإعلامي في دول الجنوب فأنها تستعمل وسائل تكنولوجية أقل تطوراً مما هو مستعمل في دول الشمال والتي قامت بتصديره إليها هذه الدول.

والشؤون السياسية والاجتماعية مثل جون اركيلا وجوزيف س .ناي في مختلف كتاباتهم، حيث يقول ناي (ان صياغة خبر ما وبثه في الوقت المناسب، بالإمكان ان يكون له اثر اكبر من القاء قنبلة نووية)[١].

ان وسائل الإعلام الدولية ذات النفوذ العالمي تعتمد بشكل كبير على فرضيات عقيدة الحشد الاعلامي الفضائي القائمة على اساس ادارة العقول عبر فاعلوا الشبكات والجيوش الالكترونية التي تقوم بتشكيل المدركات واذابة القيم الاجتماعية والثقافية بواسطة المجال والبعد الافتراضي الالكتروني للاعلام ، الامر الذي يؤدي اعادة تشكيل وتوجيه هذه المدركات بحسب ما تتفق مصالح الفاعل الاعلامي الاقوى [٢].

ما يميز منظومة العسكرة الاعلامية و التجييش الالكتروني انها تعتمد على ادوات جديدة غير الادوات القديمة كالبث الفضائي على مدار الساعة وتحليل المعلومات والنقل المباشر والحصري للحروب من ارض المعركة بالاضافة الى اعتمادها على اليات الانتشار الالكتروني عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي والسياسي الدولي[*].

---

(١) يوسف تمار ، الاتصال والإعلام السياسي بين الثقافة السياسية ووسائل الإعلام والجمهور ، ط ١ ، دار الكتاب. الحديثة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ،ص ٤٥ وما بعدها. للمزيد ينظر : محمد أبو سمرة ، الإعلام السياسي ، ط١، دار الراية ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ١٢٣.

(٢) عبد الحميد السباعي ، المجال السبراني كبعد جديد في الاستراتيجية الأمريكية ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الحروب الجديدة في عالم متغير المقام في معهد دراسات الحرب والسلام ، ستوكهولم ، ٢٠١٤/٦/١٧ ، ص٧.

(*) أخذ التنافس بين دول العالم على امتلاك التكنولوجيا الإعلامية يتسع بوتيرة متسارعة، مدفوعًا بالتقدم المتلاحق في مجالات الابتكار والتطوير التقني، حيث تشهد هذه التكنولوجيا تطورًا مستمرًا يومًا بعد آخر وسنة بعد أخرى. ونتيجة لذلك، تظهر باستمرار منتجات تقنية جديدة وصناعات إعلامية متقدمة تسهم في تعزيز قوة الدول التي تمتلكها، وتمنحها موقعًا متقدمًا في التحكم بتدفقات الإعلام الدولي وتوسيع نطاق نفوذها على الرأي العام العالمي.

وأصبح الوصول إلى المستويات المتقدمة في التكنولوجيا الإعلامية مؤشرًا على القدرة على بلوغ مراحل متقدمة من السيطرة على حركة الإعلام العالمي وتوجيهه. وفي المقابل، تعاني الدول النامية، أو ما يُصطلح على تسميته بدول الجنوب، من تبعية تكنولوجية شاملة، تشمل من بينها المجال الإعلامي، لصالح الدول الصناعية المتقدمة المعروفة بدول الشمال. وتُفضي هذه التبعية إلى خضوع تلك الدول، من الناحيتين التكنولوجية والإعلامية، لإرادة الدول المتقدمة، التي تمتلك القدرة على توجيه الإعلام الدولي والتحكم في مساراته بما يخدم مصالحها ورؤاها الخاصة.

وهذا لا ينفي و يعزل الدوات القديمة المحدثة بأساليب الكترونية، فجانب الاعلام الالكتروني الدولي و تهيئة الراي العام العالمي عبر البث الفضائي و شبكات التواصل الدولي هو معطى جديد من معطيات القوة المحدثة، اضافة الى الجانب الاعلامي القديم و الذي يقدم و يعرض للفرد بصورة محدثة . ما ساعد هذا المجال على التطور هو انتشار الشبكات والاتصالات وعبور عصر السلكيات وصولا الى اللاسلكيات وسهولة الحصول عليها في اي مكان من العالم اضافة الى التغلغل الالكتروني الذي حدث في بداية القرن الحادي و العشرين وانتشار الرقائق الالكترونية صغيرة الحجم في اجهزة الاتصالات او الحواسيب الشخصية الذي حول جزء كبير من الحياة البشرية الى عالم افتراضي و تواصل عبر السايبر من خلال الانفتاح الصارخ على العالم الافتراضي الشامل [١].

يمكن القول إن **الولايات المتحدة الأمريكية** تمتلك واحدة من أضخم البُنى الإعلامية على مستوى العالم، من حيث عدد المؤسسات الإعلامية وتنوّع وسائلها، بما يشمل وكالات الأنباء، وشبكات البث الإذاعي والتلفزيوني، إضافة إلى الصحف والمجلات. ويُلاحظ أن وكالات الأنباء الأمريكية تحظى بنفوذ واسع في مجال تدفّق المعلومات عالميًا، إذ تهيمن على نسبة كبيرة من إنتاج وتداول الصور الإخبارية، كما تسهم بشكل ملحوظ في صناعة وتوزيع الأفلام السينمائية على المستوى الدولي.

وفي هذا السياق، تؤدي **وكالة الأسوشيتد برس** دورًا محوريًا في تزويد مئات المحطات الإذاعية والتلفزيونية حول العالم بالمحتوى الإخباري، الأمر الذي يعزز من قدرتها على التأثير في تشكيل الأجندة الإعلامية الدولية. كما يتمتع المجتمع الأمريكي بنسبة مرتفعة من استخدام شبكة الإنترنت، ما يمنح الوسائل الإعلامية الأمريكية قدرة إضافية على الانتشار والتأثير العابر للحدود. وتُعد شبكة **سي إن إن** الإخبارية من أبرز المصادر العالمية للأخبار

(١) راسم محمد الجمال ، دراسات في الإعلام الدولي؛ مشكلة الاختلال الإخباري ، ط ١ ، دار ومكتبة الهلال، الهلال، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠وما بعدها . للمزيد ينظر : فاروق خالد ، الإعلام الدولي والعولمة الجديدة ، ط ١ ، دار ميسلون ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦٣.

المصوّرة، حيث أسهمت في ترسيخ نموذج البث الإخباري المتواصل، وأصبحت مرجعًا أساسيًا لكثير من المتلقين والمؤسسات الإعلامية في مختلف دول العالم.[١].

دور المؤسسات الدينية.

تشكل المؤسسات والمرجعيات الدينية والايديولجية واحدة من اهم الفواعل الجدد فوق القوميين المؤثرة في طبيعة العلاقات بين الدول، فاصبحت لهذه المؤسسات ادوارا بارزة اكثر شبكية وتعقيدا عن السابق بسبب سرعة التواصل الحاصلة جراء انتشار الوسائل التكنولوجية التي يتم عبرها الوصول الى اكبر قدم ممكن من الجماهير الامر الذي ادى الى امتداد نفوذ المؤسسات الدينية وانبعاثها كفاعل جديد ومؤثر في طبيعة العلاقات الدولية بالاضافة الى الفواعل الاخرى، ان المؤسسات الدينية مثل الفاتيكان وبعض المرجعيات الأخرى التابعة لمذهب او دين قائم بحد ذاته صار لديها مساحات واسعة لبث والافكار واعادة توجيه وصياغة الأفكار الاجتماعية .فعصر التكنولوجيا ساعد في تمكين و تثبيت اركان هذه المؤسسات و ساعد أيضا في تعضيد مواقفها وتعاظم نفوذها و مساحات تأثيرهاا لاسيما العابرة للحدود والمشتركة حول قضية واحدة [٢].

دور الأفراد، والفاعلون في شبكات الاتصالات الالكترونية .

في عصر الشبكة الالكترونية لم تعد المواجهة الان تحتاج الى ان يتصادم طرفان على ارض واحدة في وقت محدد، بل اصبحت الحروب في عصر لم يعد المجال المادي و الملموس هو المكان الوحيد للصدام، هذه الحرب تجري حتى في اوقات السلم، في مواجهة لم تعد تقتصر على ابعاد و مجالات تقليدية، يكون الفرد الجندي فيها هو صاحب خط الدفاع و المواجهة الاول وهو المسؤول الاول عن القتال والدفاع سواء كان هذا الفرد مدني كان ام عسكري [٣].

---

(١) عبد الحميد السباعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

(٢) إبراهيم الابرش ، علم الاجتماع السياسي – مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي – ط١،منشورات اي –كتب ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ١٢٧ .

(٣) علي بشار بكر أغوان ، عقيدة الحشد الالكتروني : المجال الرابع للمواجهة ، ورقة بحثية منشورة في المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٥ ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://democraticac.de/?p=5164 .

يمكن تعريف فواعل الشبكة بأنهم جماعات بشرية حقيقية موجودة في الواقع المادي، توظّف الفضاء الافتراضي بوصفه وسيلة لإدارة التأثير في الأفراد والجماعات، وتوجيههم نحو اتجاهات محددة، سواء عبر التأثير المباشر أو غير المباشر. ويتم هذا التأثير من خلال تشكيل الآراء وبناء القناعات باستخدام مجموعة من الأدوات الإلكترونية والوسائط المعنوية، التي ينعكس أثرها في نهاية المطاف على الواقع المادي والاجتماعي.

ويُقصد بالفاعل الشبكي في هذا السياق كل شخص أو مجموعة تمتلك القدرة على التأثير في عدد من الأفراد، وتوجيه سلوكهم أو مواقفهم عبر الوسائط الإلكترونية، ولا سيما منصات التواصل الاجتماعي المختلفة. وقد برزت أهمية هذا النمط من الفواعل مع اتساع استخدام الوسائط الرقمية، حيث أضحت أداة فاعلة في التعبئة والتحشيد، ونشر الأفكار، وإدارة الرأي العام، وخلق أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي والسياسي.

ومن أبرز التطبيقات العملية لهذا المجال ما شهدته بعض الدول العربية من حراك اجتماعي وسياسي، حيث أسهمت فواعل الشبكة بدور ملحوظ في تنظيم التظاهرات، وتنسيق الجهود، وتوفير الدعم الإعلامي والفكري، بغضّ النظر عن اختلاف التفسيرات المتعلقة بأسباب تلك الأحداث أو مآلاتها النهائية. وقد عكس ذلك التحول العميق الذي أحدثه الفضاء الإلكتروني في طبيعة الفعل السياسي والاجتماعي، وفي آليات التأثير والتواصل داخل المجتمعات المعاصرة. (١)

وبسبب التطور في ادوات ومفاهيم الحرب اصبحت الجبهة هي المكان الذي يتواجد فيه الفرد،من خلال ربط الرأي العام مع ساحات القتال،اي يتوازى الحشد لتهيئة الراي العام مع جبهة الحرب لتعويق ادوات الطرف الاخر التكنولوجية ومنصاته الالكترونية العاملة داخل الالة العسكرية، واصبحت الدول تولي اهتماما كبيرا لتشكيل وحدات الكترونية وهيئات مستقلة تعمل لاغراض هجومية و دفاعية في أوقات السلم و الحرب، فبعض الدول اصبح لديها منصات وهيئات مستقلة عن وزارة الاتصالات وجيوش الكترونية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمؤسسات الامن القومي والمخابرات و وزارة الدفاع والداخلية، وفق عقيدة المجال الرابع للمواجهة، تعمل على ادارة الصراعات والازمات والحروب من خلال وحداتها الالكترونية التي تقوم بعمليات نوعية للتعبئة والحشد عالية المستوى مثل الهجمات الالكترونية الفايروسية أو عمليات الدفاع الذاتي من اي هجوم الكتروني مضاد من قبل العدو .المعرفة هي مفتاح هذه

(١) علي بشار بكر اغوان ، مصدر سبق ذكره .

الحروب و ان المنتصر الوحيد فيها هو محتكر المعرفة و القادر على ضبط المنظومة العقلية العقائدية الاداراكية لجنوده العسكريين والمدنيين في وقت واحد(١).

لذا فان ارتباط الدول المتقدمة بالمجال الالكتروني من خلال مؤسساتها ودوائرها وربط اقتصادها ومواردها وامنها القومي الكترونيا جعل هذا البعد الافتراضي واحد من اهم واخطر اجزاء العقيدة العسكرية الجديدة في القرن الحادي و العشرين .ولنتصور معا حجم الدمار الذي يمكن ان يحققه هجوم الكتروني على دائرة مرور لندن يتم من خلال هذا الهجوم تعطيل الاشارات الضوئية لدقائق قليلة، ولنتخيل معا حجم الدمار لو ان هذا الهجوم اصاب مطارات عملاقة او موانئ او محطة توليد كهرباء او سكك حديد او بورصة للتعاملات النقدية، فكيف اذا كان هذا الهجوم على مفاعل نووي أو منظومة دفاعية للصواريخ العابرة للمحيطات(٢).

دور جماعات الضغط من اللوبيات.

لم تكن فكرة وجود اللوبيات او جماعات الضغط غير التقليدية حديثة العهد، بل ان لهذه الجماعات نشاطات عميقة و متجذرة في التاريخ يمكن ان نبحث عن بعد جذورها بشكل سريع في عهود الامبراطوريات التي وجدت في بلاد النهرين و في مصر القديمة و في اليونان، من ثم انتقلت لتاخذ اشكال اخرى متعددة بحسب التطورات التي اصابت اشكال و اليات الحكم، فكلما تطور نظام سياسي و اقتصادي و ديني، رافق هذا التطور حركة للوبيات او للجماعات المتنفذة داخل او خارج الحكومات والدول. بشكل عام للوبيات اليات متعددة للضغط بيد انه من الضروري بامكان قبل كل شيء ان نبين مفهوم اللوبي و ماهيته، اذ يمكن تعريف "اللوبي على انه مجموعة من الافراد المتنفذين منتشرين في مؤسسات الدول أو خارجها(*)، وفي أحيان

---

(١) خير الدين محمد سالم ، عالم الصراعات الافتراضية : دراسة في أبعاد الحرب السبرانية الجديدة ، ط ١، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص ١٦٩.

(٢) خير الدين محمد سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠ .

(*) ان الفرق بين جماعات الضغط و اللوبيات يكمن في ان جماعات الضغط تبحث عن التأثير في اتجاهات الرأي العام بينما تذهب اللوبيات إلى بعد من ذلك في ممارسة الضغط ، حيث أنها تمارس ضغوطها على الرأي العام و السياسة الأمور الاقتصادية لتحقيق أهداف متعددة و منافع مادية ، بينما بالإمكان ان تكون جماعات الضغط تبحث عن مصالح عامة و أهداف تخدم فيها البيئة أو طبيعة أو شؤون اجتماعية أو اقتصادية أو أمور أخرى . ويقع اللوبي في الأنظمة السياسية الديمقراطية هرمياً بين الحكومة و البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني وتحديداً بعد الحكومة والبرلمان وقبل مؤسسات المجتمع والأحزاب فهي تنظيمياً وتأثيراً فوق مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب ودون الحكومة و البرلمان ، وذلك يعكس دور و نفوذ اللوبي .

كثيرة في مواقع حساسة، يمتلكون قدرات اقتصادية وسياسية ونفوذ في مؤسسات عسكرية وامنية ضاغطة على تحريك اتجاهات القرارات السياسية بما تتفق مصالحهم، وغالباً ما يطلق عليهم " بالدولة العميقة" (١).

وقد تاخذ اللوبيات اشكال متعددة ومتنوعة تمارس كل منها ادوارها الداخلية والاقليمية والدولية بحسب المسؤوليات المناطة اليها ، فيلاحظ ان هناك لوبيات اكاديمية تنتشر في المؤسسات التعليمية المتوسطة و العليا بالاضافة الى مراكز الدراسات الاستراتيجية و التوجيهية التي تعد اذان صاغية لبعض كبار المسؤولين في الدول المتقدمة لما تنتجه من دراسات تؤثر في مسارات استراتيجيات هذه الدول .

فهذا النوع من اللوبيات يستطيع في كثير من الاحيان تحريك الراي العام والضغط على صناع القرار .وهناك نوع اخر من اللوبيات التي تكون مساحات نفوذها عسكرية مثل القادة الرئيسيين في مؤسسات االامن القومي ورؤساء الاجهزة الامنية الحساسة وضباط الجيش السابقين من ذوي الخبرة الكبيرة في مجال العمل العسكري و المخابراتي ،بالاضافة الى وجود نوع اخر من اللوبيات من النوع الاقتصادي و الذي ينتشر على شكل رجال اعمال واصحاب نفوذ اقتصادي وشركات كبرى تنتج نفط وسلاح وصناعات الكترونية وعسكرية تستعمل نفوذها في كثير من الاحيان لغرض التأثير في حرف المسارات واتجاه المكانات التي تلتقي مع مصالحها .وهناك نوعية اخرى من اللوبيات الاعلامية من ذوي أصحاب المؤسسات الإعلامية العالمية صاحبة الانتشار الواسع والتي تتابع من قبل مجموعات مختلفة و كبيرة حول العالم مثل شبكات CBC و CNNو BBCوABC [٢].

ويوجد تجارب عديدة لهذه الجماعات في مختلف دول العلم مثل الولايات المتحدة صاحبة اشهر لوبي عالمي متنفذ داخل غرف اروقة مؤسسة الحكم و هو اللوبي اليهودي الذي ينتشر على مجموع ما يقارب ٣٤ منظمة يهودية سياسية في الولايات المتحدة تقوم بجهود منفردة ومشتركة من اجل مصالحها في الولايات المتحدة ومصالح دولة اسرائيل . ويقول دومينيك

(١) جون ميرشايمر و ستيفن وولت ، اللوبي "الإسرائيلي "والسياسة الخارجية الأمريكية ، دراسة نشرت في جامعة شيكاغو – الولايات المتحدة ، عام ٢٠٠٦ ، ص ٢ وما بعدها .

(٢)جيمس بتراس ،قوة إسرائيل في الولايات المتحدة ، ط١ ، تعريب ونشر دار علاء الدين ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥-٥٠.

فيدال في جريدة لوموند ديبلوماتيك أن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة واحد من الكثير من المجموعات المؤثرة ذات المكانة الرسمية في المؤسسات والسلطات [1].

الاستنتاجات

الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث والمتعلقة بتعاظم انعكاسات دور الفاعلين غير الدوليين على تفاعلات العلاقات الدولية كما مؤشر ادناه:

١- لقد كان جل تأثيرات الموجة الأولي من الفاعلين من غير الدول (كالشركات متعدية الجنسية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وغيرها) ذا طبيعة "اختراقية تساوميه" للدولة، اي ان هؤلاء الفاعلين تجلب معظم تاثيراتهم في اضعاف سلطة الدولة على اقليمها وممارستها للوظائف المنوطة بها، من اجل خلق انماط تساوميه تجعل الدولة تقر بشراكاتهم في ممارسة تلك الوظائف. وفي هذا الاطار بدا النموذج واضحا من حيث التاثير على شركات النفط المتعدية للحدود القومية ومتعددة الجنسيات في المنطقة العربية التي تشاركت مع الحكومة في عوائد النفط، علاوة على سماح الحكومات للمنظمات الدولية غير الحكومية تادية ادوار انسانية ومجتمعية، خاصة في مناطق الصراعات [2]. حيث أن تزايد انكشاف الدولة، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة متاثرة بضغوطات العولمة، وانتهاج الدول لسياسات اقتصادية "نيو ليبرالية"، وتطور وسائل الاتصال والانترنت فضلا عن انتشار مستنسخات تنظيمات العنف العابرة للحدود في العالم، بعد الحادي عشر من سبتمبر، وتنامي الحركات الثورية، خاصة في المنطقة العربية كل ذلك أسهم في بلورة موجة جديدة من الفاعلين من غير الدول، مثل: وسائل الاعلام الدولية والجماعات الدينية و الافراد غير التقليديين (فاعلوا الشبكات) واللوبيات، وغيرها لها وغيرها من الفواعل . ولعل ابرز تلك الملامح [٣]:

---

(١)جون ميرشايمر و ستيفن وولت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

(٢) علي عبد المولى ورافد خليل العلي ، الانبعاثات ما بعد القومية:دراسة ابستمولوجية سيسيولوجية للقوى الفاعلة في صياغة وظائف الدولة ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢٤٧.

(٣)خالد حنفي علي ، ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول ، بحث منشور في موقع مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، نقلاً عن مجلة السياسة الدولية بتاريخ ١ ابريل ٢٠١٣ ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284796&eid=4846 للمزيد ينظر ايضاً:

ايرك هوبزباوم ،العولمة والديمقراطية والإرهاب ، ط ١ ، تعريب أكرم حمدان ونزهت طيب ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٣.

٢- التحول من مساومة الدولة على الشراكة في وظائفها إلي ما يمكن تسميته "الاختراق الموازي"، أي أن هؤلاء الفاعلين الجدد لا ينافسون الدولة على وظائفها فقط، بل يلعبون قوة موازية، ويفرضون قوانينهم الخاصة في بعض الاحيان، فعلى سبيل المثال، التنظيمات الجهادية المسلحة التي سيطرت على مناطق انسحبت منها الدولة أصلا كما حدث في شمال مالي فرضت قوانينها الخاصة المتعلقة بالشريعة، وهو ما استدعي تدخلا عسكريا فرنسيا. وارتباطا بذلك، اصبحت مستنسخات القاعدة لاعبا رئيسيا من غير الدول في العديد من الصراعات المسلحة، في نيجيريا، أو الجزائر وغيرهما. وتمثلت أهداف تلك المستنسخات في اسقاط الدولة التي تراها تلك التنظيمات لا تطبق المعايير الاسلامية التي يرفعونها.

٣- تسارع قدرة الاختراق والنفوذ العابرة للقومية للفاعلين عبر الدول، إذ استثمر أولئك الفاعلون معطيات العولمة، خاصة وسائل الاتصال، في دعم انتشار افكار عبر الحدود. فالحركات الثورية العربية ما كان لها أن تكتسب النفاذية الاقليمية الا مع وجود فواعل عابرة للقومية، مثل شبكات الاتصال الاجتماعي (الفيس بوك، وتويتر)، ووسائل الإعلام والفضائيات التي لعبت دورا في نقل الخبرات، وتعميق المحاكاة المجتمعية، لاسيما وان ثمة بيئة متشابهة دعمت من النفاذية العابرة للقومية.

٤- انتقال فاعلين من غير الدول من مربع الشارع الى السلطة، مثلما حدث مع جماعة الإخوان المسلمين ذات الطابع العابر للقومية التي تحولت من فاعل غير رسمي الى الامساك بزمام السلطة في مصر وتونس، بعد ما يسمى الربيع العربي، ليشير إلى عمق ما تتعرض له هذه الفواعل من تغير في طبيعة قضاياها.

٥- الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول اصبحت أكثر تعبيرا عن افرازات محلية وليس فقط تشابكات عالمية كما هو الحال في الموجة الاولى من الفاعلين. على ان الخصائص العابرة للقومية انتجت حراكا عابرا للحدود لتلك الافرازات المحلية الى فضاءات عالمية أوسع .

٦- ثمة اتجاها عالميا في المقابل يتعامل مع الموجة الجديدة من الفاعلين من غير الدول بمنطق الاحتواء واعطاء الشرعية لهم، اثر على ضعف الدولة والاقرار بدورهم في الاستقرار .وفي هذا الاطار يمكن فهم تنامي الاقرار العالمي بالحركات المسلحة المسيطرة على بعض المناطق كحزب الله وحركات التمرد في افريقيا [١].

---

(١)خالد حنفي علي ، مصدر سبق ذكره .

٧- تلك الملامح التي تتشكل بسرعة على ارض الواقع تتطلب اطرا تنظيرية مختلفة، وهو ما يسعى ملحق اتجاهات نظرية "العابرون للقومية" الى اكتشافها تارة، ومراجعة الاطر النظرية للفاعلين من غير الدول تارة أخرى، وطرح اشكاليات نظرية حول الموجة الجديدة من هؤلاء الفاعلين تارة ثالثة، تساعد في بناء نماذج نظرية تفسر سلوكياتهم [١].

الخاتمة

شكلت الانتقالية الاستراتيجية الشاملة التي حدثت بعد عام ١٩٩١ في مختلف القطاعات مجالا رحبا لبروز وتشكل فواعل جدد غير تقليديون بشكل ملفت للنظر وأصبحوا مؤثرين للغاية في مختلف قطاعات السياسة الدولية والنظام الدولي، فلما كانت الدولة هي الفاعل الرئيس بالاضافة الى الفواعل الاخرين في العلاقات الدولية بحسب وجهة نظر الاتجاه التقليدي في تحليل ودراسة العلاقات الدولية، اصبح الفواعل الجدد من غير الدول في العلاقات الدولي احدى ابرز مظاهر القرن الحادي والعشرين لما وفرته التكنولوجيا من دافع لتقدم هذه الفواعل وتطورها وموت المسافة التي لم تعد تقف عائقا امام انتشارها فضلا عن انغماس هذه الفواعل في كثير من مفاصل الحياة من ثم انعكاس ذلك على النظم الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية وصولا الى النظام الاقليمي الطرفي من ثم النظام الدولي الرئيس كالجماعات المسلحة ووسائل الاعلام الدولي والمافيات والشركات العابرة لحدود القومية للدول والجماعات الدينية وفاعلو الشبكات الالكترونية ومنظمات المجتمع المدني والفرد الالكتروني.

لذا، لم يعد النظام الدولي مكانا لتفاعل وهيمنة الدول على حد سواء بل صار النظام بيئة متعددة اللاعبين غير القوميين من يمتلكون التأثير على مفاصل النظام ومفاعيله اكثر بكثير من ما تمتلكه بعض الدول، فلو قارنا بين تأثير الشركات الأمنية وشركات النفط العملاقة وشركات الاتصالات والتكنولوجيا وشركات السلاح مع تأثير دول مثل افغانستان والصومال واثيوبيا والعراق وسوريا واليمن، وقد تم ملاحظة الفارق جيدا بان النظام يتجه الى مرحلة تعدد الفاعلين وتوسعهم، ولا يقتصر هذا التاثير فقط على الدول الضعيفة، فتأثير الشركات والكيانات من غير الدولة المذكورة اعلاه قد يفوق في بعض الاحيان تاثير دولة عضو في مجلس الامن مثل فرنسا وبريطانيا على سبيل المثال.

المصادر

الكتب.

(١) عامر الشامي ، هل يمكن للدولة ان تنتهي في ظل العولمة الكونية ؟ ، ط ١، الدار السورية للنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص٣١٧.

١- احمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى ١٨١٥ ــ ١٩٩١، ط ١، منشورات كتب عربية ، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢- محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢ .

٣- مايكل هارت و وانطونيو نيغري، إمبراطورية العولمة، ط ١، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٢.

٤- روبرت جاكسون، ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عمر للدول، تعريب، فاضل جتكر، ط ١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣.

٥- منصف سليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، ط ١، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، ١٩٩٧، ص ٨٣ .

٦- جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط ١،تعريب مركز الخليج للأبحاث، الأمارات، ٢٠٠٤.

٧- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ط ١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦ .

٨- محمد نعمان جلال، الاستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول:بين الإسلام والمجتمع الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٩- موسى الزعبي، تنوع الفاعلين الدوليين، الزعبي، تنوع الفاعلين الدوليين، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ١٦، صيف ٢٠٠٢ .٢٨

١٠- مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، مبادئ القانون الدولي، الأشخاص، ط١، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٤، ص ٢٩ وما بعدها . وللمزيد ينظر: إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، ط١، الدر الجامعية للطباعة، بيروت، ١٩٨٢، ص١٩. .وكذلك ينظر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مبادئ القانون الدولي، الأشخاص، ط١، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٤.

١١- سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني، ط ١، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٢- أحمد أبو ألوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط٥، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

١٣- وحسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال،التنظيم الدولي، ط ١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٤- بول كيركبرايد، العولمة: الضغوط الخارجية،ط ١،تعريب رياض الابرش،مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣، .

١٥- إبراهيم علي بدوي الشيخ، الأمم المتحدة وانتهاك حقوق الإنسان، ط١، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، المجلد ٣٦ – ١٩٨٠، ص ٢٤٣. وينظر أيضا: محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية،ط ١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢.

١٦- إبراهيم، حسنين توفيق، النظام الدولي الجديد، ط ١،الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.

١٧ – سعود جابر عامود، المالية الدولية: النظرية والتطبيق، ط ١، بيروت، دار المنهل للكتاب، ٢٠١٠ .

١٨- عبد الرؤوف محمد ادم، العولمة: دراسة تحليلية نقدية، ط ١، دار الوراق، لندن، ١٩٩٩.

١٩-خيري عبد الغني الحنفي، الادوار غير التقليدية للجماعات المسلحة في العلاقات الدولية، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣.

٢٠- خير الدين محمد سالم، عالم الصراعات الافتراضية: دراسة في أبعاد الحرب السبرانية الجديدة، ط ١، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠١٤.

٢١- مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، مبادئ القانون الدولي، الأشخاص، ط١، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٤، ص ٢٩ وما بعدها . وللمزيد ينظر: إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، ط١، الدر الجامعية للطباعة، بيروت، ١٩٨٢، ص١٩. .وكذلك ينظر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مبادئ القانون الدولي، الأشخاص، ط١، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٤.

٢٢- بول كيركبرايد، العولمة:الضغوط الخارجية،ط ١،تعريب رياض الابرش، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٣٦ وما بعدها .و للمزيد ينظر:إبراهيم علي بدوي الشيخ،

الأمم المتحدة وانتهاك حقوق الإنسان، ط١، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، المجلد ٣٦ – ١٩٨٠، ص ٢٤٣. وينظر أيضا: محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية،ط ١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢.

٢٣- إبراهيم، حسنين توفيق، النظام الدولي الجديد،ط ١،الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.

٢٤- سعود جابر عامود، المالية الدولية: النظرية والتطبيق، ط ١، بيروت، دار المنهل للكتاب، ٢٠١٠.

٢٥عبد الرؤوف محمد ادم، العولمة: دراسة تحليلية نقدية، ط ١، دار الوراق، لندن، ١٩٩٩.

٢٦- خيري عبد الغني الحنفي، الادوار غير التقليدية للجماعات المسلحة في العلاقات الدولية، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣.

٢٧- الإرهاب الدولي بين الواقع والتشويه من منشورات المركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات، باريس ١٩٨٢.

٢٨- زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية،ط١، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٩- حمدي عبد الرحمن و سمير امين واخرون، المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي، تحرير، مركز البحوث العربية والافريقية، ط ١، سلسلة كتب عربية، ٢٠٠٥، ص ١٨ – ٣٥.وللمزيد ينظر:صلاح احمد هاشم،العدالة والمجتمع المدني:حالة مصر،ط١،سلسلة كتب عربية،القاهرة،٢٠٠٥.

٣٠- ينظر كذلك: عبد الغفور شكر ومحمد مورو، المجتمع المدني ودور في انماء الديمقراطية، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣.

٣١- حسنين توفيق ابراهيم، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، ط١، مركز الخليج للأبحاث، ابو ظبي، ٢٠٠٧.

٣٢- نادر الخوجة،السعي وراء الحرية: نضال عمره عمر التاريخ،ط ١،مكتبة العبيكان،الرياض،٢٠١٠.

٣٣- علي عبد المولى ورافد خليل العلي، الانبعاثات ما بعد القومية: دراسة سيسيولوجيا للقوى الفاعلة في صياغة وظائف الدولة، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٣.

٣٤- رحيمة الطيب عيساني، مدخل إلى الإعلام والاتصال، ط ١، دار الكتاب العالمي، عمان، ٢٠٠٨، ص١٤-٤٠ . للمزيد ينظر: محمد منير جير، وسائل الاتصال نشأتها وتطورها، ط١، دار الفجر، القاهرة ، ٢٠٠٨،ص ٢٩. وينظر كذلك: عبد الرزاق محمد الدين،الإعلام والعولمة، ط١،مكتبة الرائد العلمية،الرياض ٢٠٠٤.

٣٥- عزيزة عبده، الإعلام السياسي والرأي العام: دارسة في ترتيب الأولويات، ط ١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.

ثانيا-: المجلات والدوريات العلمية.

١- للمزيد ينظر: روبيرتس .ج تيمونز وايمي هايت، من الحداثة الى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضايا التطور التغيير الاجتماعي، تعريب، سمير الشيشكلي، مراجعة محمود عمر،، ط ١، ج ٢، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٤.

٢- للمزيد ينظر:موسى الزعبي، تنوع الفاعلين الدوليين، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ١٦، صيف ٢٠٠٢،

٣- كريستين عبد الله اسكندر، إعادة تشكيل العالم، عرض كتاب منشور بتاريخ ١/ابريل ٢٠٠٠، في موقع الأهرام المصري على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

http://ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=219762&eid=4742

٤- مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجيات العالمية، ط ١، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤.

٥- سمية فؤاد خلدون،العولمة الجشعة وهلاك الشعوب،ط١،منشورات كتب عربية،القاهرة، ٢٠٠٨.

٦- علي حرب، الإنسان الأدنى:أمراض الدين وأعطال الحداثة، ط١، لبنان:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥.

٧- تقرير الأمم المتحدة عن ورشة عمل بعنوان إعمال لجنة القانون الدولي،الولايات المتحدة،٢٠٠٩.

[]بازغ عبد الصمد،بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة، بحث منشور في موقع الحوار المتمدن ، العدد ٣٧٢٥ - ٢٠١٢ / ٥ / ١٢ في شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، على الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307332

٨- للمزيد ينظر:بول ويلكينس، مقدمة قصيرة جداً:العلاقات الدولية،ط١،تعريب لبنى عماد تركي،كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٣.

٩- سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني، ط ١، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣ .

١٠- أحمد أبو ألوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط٥، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

وحسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي، ط ١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢.

١١- أمل اليازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن،ط ١،المؤسسة السورية للنشر والطباعة، دمشق، ٢٠٠٢.

١٢- شفيق المصري، مكافحة الإرهاب في القانون ألدولي مجلة البينة، القاهرة، العدد ٧٤، يوليو عام ١٩٩٨.

١٣- برابح السعيد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية و حماية حقوق الإنسان،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قستنطينة،الجزائر.

١٤- علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

١٥- عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط ٦، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢.

١٦- سلسلة منشورات منظمة هاريكار غير الحكومية،دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية،ط١، دهوك، ٢٠٠٧.

١٧- خالد حنفي علي، ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، بحث منشور في موقع مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، نقلاً عن مجلة السياسة الدولية بتاريخ ١ ابريل ٢٠١٣، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284796&eid=4846

للمزيد ينظر ايضاً: ايرك هوبزباوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ط ١، تعريب أكرم حمدان ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

١٨- عامر الشامي، هل يمكن للدولة ان تنتهي في ظل العولمة الكونية ؟، ط ١، الدار السورية للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩.

١٩- عبد الحميد السباعي، المجال السبراني كبعد جديد في الاستراتيجية الأمريكية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الحروب الجديدة في عالم متغير المقام في معهد دراسات الحرب والسلام، ستوكهولم، ٢٠١٤./٦/١٧

٢٠- جون ميرشايمر و ستيفن وولت، اللوبي "الإسرائيلي" والسياسة الخارجية الأمريكية، دراسة نشرت في جامعة شيكاغو – الولايات المتحدة، عام ٢٠٠٦.

٢١- جيمس بتراس، قوة إسرائيل في الولايات المتحدة، ط١، تعريب ونشر دار علاء الدين، دمشق، ٢٠١٠.

٢٢- إبراهيم الابرش، علم الاجتماع السياسي – مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي – ط١،منشورات اي – كتب، عمان ، ٢٠١١.

٢٣- علي بشار بكر أغوان، عقيدة الحشد الالكتروني: المجال الرابع للمواجهة، ورقة بحثية منشورة في المركز الديمقراطي العربي، برلين، بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٥، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=5164 .

٢٤- راسم محمد الجمال، دراسات في الإعلام الدولي؛ مشكلة الاختلال ألأخباري، ط ١، دار ومكتبة الهلال، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٠وما بعدها . للمزيد ينظر: فاروق خالد، الإعلام الدولي والعولمة الجديدة، ط ١، دار ميسلون، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢٥- يوسف تمار، الاتصال والإعلام السياسي بين الثقافة السياسية ووسائل الإعلام والجمهور، ط ١، دار الكتاب. الحديثة، القاهرة، ٢٠١٢،ص ٤٥ وما بعدها. للمزيد ينظر: محمد أبو سمرة، الإعلام السياسي، ط١، دار الراية، عمان، ٢٠١١.

٢٦- عامر الشامي، هل يمكن للدولة ان تنتهي في ظل العولمة الكونية ؟، ط ١، الدار السورية للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩.

٢٧- خالد حنفي علي، ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول، بحث منشور في موقع مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، نقلاً عن مجلة السياسة الدولية بتاريخ ١ ابريل ٢٠١٣، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284796&eid=4846

٢٨- ايرك هوبزباوم،العولمة والديمقراطية والإرهاب، ط ١، تعريب أكرم حمدان ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

٢٩- أمل اليازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن،ط ١،المؤسسة السورية للنشر والطباعة، دمشق، ٢٠٠٢.

٣٠- شفيق المصري، مكافحة الإرهاب في القانون ألدولي مجلة البينة، القاهرة، العدد ٧٤، يوليو عام ١٩٩٨.

٣١- برابح السعيد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية و حماية حقوق الإنسان،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة منتوري قستنطينة،الجزائر،٢٠١٠.

٣٢- علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٣٣- عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط ٦، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢.

٣٤- سلسلة منشورات منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية،ط١، دهوك، ٢٠٠٧.